نظام التعليم

راح داعش، في البداية، يصدر تعليمات باسم «ديوان التعليم» التابع لـ «الدولة الإسلامية» توزع في المدن السورية التي يستولي عليها، بمنع بعض المناهج القديمة، وتحريم الاختلاط بين الجنسين في المدارس، إلى جانب بعض التعليمات المخففة للمدرسين وإدارات المدارس حول تسيير العمل اليومي والالتزام ببعض الضوابط. وفي ركاب هذا أرسل بعض عناصر التنظيم إلى المدارس الإعدادية لتجنيد طلاب للقتال.

لكن الأمر قد تبدل تماما بعد أن سيطر داعش على مدينة الموصل العراقية، إذ سرعان ما شرع «ديوان التعليم» في اتخاذ إجراءات جذرية، بتكليف لجنة مكونة من خمسين شخصا تتفرغ تماما لإعداد مناهج ونظم تعليمية تتوافق مع أهداف التنظيم وأيديولوجيته. واتخذت اللجنة من المكتبة المركزية في جامعة الموصل مقرا لها، وعملت لتسعة أشهر متواصلة، لتنتهي إلى تلفيق منهج دراسي من عدة مناهج قديمة، وصياغتها بما يتوافق مع تصورات داعش وأفكاره. ورغم أن اللجنة ضمت عددا من الخبراء الذين لا يؤمنون

بفكر داعش فإن هؤلاء أجبروا على وضع ما يريده التنظيم، لاسيما في المسائل الخاصة بالعلوم الإنسانية، وكانوا طيلة الوقت تحت سيطرة وتحكم أعضاء اللجنة المنتمين لداعش، وجميعهم يعملون تحت الإشراف المباشر لرئيس ديوان التعليم، وهو من قيادات التنظيم.

وبالطبع لا يبني التعليم الذي تقدمه داعش عقولا قادرة على النقد والإبداع، ناهيك عن الإدراك والفهم والربط، إذ إن كل ما يشغل التنظيم هو ترسيخ أيديولوجيته في أذهان التلاميذ والطلاب. كما لا ينشغل التنظيم بتوفير مقاعد دراسية لكل من يصلوا إلى سن التعليم، أو من كانوا قد مضوا فيه، قبل أن يسيطر داعش على بلداتهم، وبذا بقي أكثر من مليوني طفل في العراق خارج المدرسة جراء العنف، والخوف من الزيارات المتكررة لقيادات التنظيم إلى المدارس لتجنيد طلاب كمقاتلين، وأخذهم عنوة إلى خطوط القتال.

علاوة على هذا تعاني المدارس من عدم توافر كوادر تعليمية كافية، رغم ضعف المادة العلمية التي يتم تدريسها. وما يزيد الطين بلة أن الشهادات التي تمنحها تلك المدارس لا تحظى بأي اعتراف دولي، وبالتالي فهي لا وزن لها خارج الإقليم الذي تحكمه داعش. كما قادت الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها المناطق التي يسيطر عليها التنظيم عددا كبيرا من الطلاب إلى ترك المدارس والالتحاق بسوق العمل.

وتتحدث اليونيسف عن أكثر من ٥ آلاف مدرسة في العراق لم تعد صالحة للاستعمال بعد أن طالها تخريب ودمار بفعل الصراعات المسلحة التي كان داعش سببا رئيسيا فيها، أو تحولت إلى ملاجئ للمشردين بفعل الحروب. وهناك إحصائيات تبين أن واحدة من كل ثلاث مدارس في الموصل والرقة فاتحة أبوابها أمام التلاميذ والطلاب، فقد أظهرت عينتان موسعتان في هاتين المدينتين أن نسبة المدارس المفتوحة التي يديرها التنظيم تبلغ حوالي ٣٥٪ من عددها الإجمالي الذي كانت تديره الحكومتين العراقية والسورية، رغم أن داعش قلص سنوات الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي لتكون ٩ سنوات بدلاً من ١٢ سنة، فيما أصبحت سنوات الدراسة الجامعية، سنتين بدلاً عن أربع، على أن يتخللها برنامج صيفي كساعات دراسة إضافية أو تدريب على التخصصات الدراسية أو تدريب عسكري أو غيرهما.

وتوزعت المناهج الدراسية علي قسمين، الأول موجه إلى المدرسين وعنوانه «دليل المعلم»، وبه توجيهات حول طرق التدريس، وبعض الإرشادات الإدارية الواجب تطبيقها، وأمور أخرى حول السلوك داخل المدرسة. أما الثاني فللطلاب، وبه ما يشبه التربية الوطنية التي تدرس في المدارس الحكومية العربية، لكن هذه المرة على طريقة داعش، حيث يصور للتلاميذ والطلاب طيلة الوقت أنهم ينتمون إلى نظام تعليمي، تقرره «دولة كبرى» وهي «دولة الخلافة»

التي ستسود الأرض من شرقها إلى غربها، وعليهم الاعتزاز بها، والعمل على رفعة شأنها، والدفاع عنها باستماتة.

أما من حيث المادة العلمية فتشمل المناهج تدريس العقيدة واللغة العربية بالإضافة إلى اللغات والرياضيات والعلوم، بينما تم استبدال مادة التربية الرياضية بمادة الإعداد البدني للجهاد، مثل السباحة، والرماية، وركوب الخيل، وما يتشابه معها، عملا بالنصيحة القديمة المنسوبة إلى عمر بن الخطاب «علموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل».

ونظرا للنقص الشديد في عدد المدرسين المنتمين إلى فكر التنظيم أجبر داعش المدرسين القدامى في المدارس التي وقعت تحت إدارته على حضور «دورات شرعية» بدعوى أنهم في حاجة إلى «ثقافة إسلامية» تعينهم على أداء المهمة التي يريدها منهم داعش، أو امتلاك القدرة على تدريس المناهج الذي وضعها. وقد تم التخلص من كل المدرسين الذين رأى التنظيم أنهم لن يستجيبوا لهذه الدروات على الوجه الأكمل، وعين مكانهم مدرسين آخرين بعد أن أجرى مسابقة حول الوظائف الشاغرة.

إلى جانب المدارس هناك عدد من الجامعات يديرها داعش وهي الموصل والأنبار والفرات، ويفرض عليها أيديولوجيته بشكل صارم، ويظهر هذا ليس في فصل الطلاب عن الطالبات فحسب، بل تحديد الكليات المسموح للطالبات بالالتحاق

بهـا وهـي التربيـة، لتخريـج مدرسـات، والمجموعـة الطبيـة، لتخريـج طبيبـات. ليـس هـذا فحسـب، بـل هنـاك قـرار بإلغـاء كليـات الفنـون الجميلـة، والآثار، والحقـوق، والعلوم السياسـية، والتربيـة الرياضيـة، وأقسـام الفلسـفة، وإدارة الهيئات السـياحية والفندقيـة، كمـا ألحقـت كليـات الطـب بديـوان الصحـة.

وقـد هـرب عـدد مـن الجامعـات الخاصـة أو الأهليـة إلى خـارج المناطـق الـتي يسـيطر عليهـا التنظيـم، وهـرب طـلاب مـن الجامعـات الـتي يديرهـا بعـد أن قـررت وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي العراقيـة عـدم الاعتـداد بـأي شـهادات يحصـل عليهـا الطـلاب مـن هـذه الجامعـات، وكذلـك في ظـل نـزوح نحـو ٤٧٪ مـن سـكان المناطـق الـتي دخلهـا مقاتلـو داعـش وتحكمـوا فيهـا إلى مناطـق أخـرى لم يصـل إليهـا سـلطانه.

وكمـا أغلقـت مـدارس عديـدة للأسـباب الـتي سـبق شـرحها، توقـف العمـل بعـدد مـن الجامعـات، ولم يفلـح قيـام التنظيـم بتقليـص عـدد سـنوات الدراسـة لتكـون عامـين في بعـض الكليات وأربـع سـنوات لكليـة الطـب بدل سـت سـنوات في زيـادة الإقبال علـى جامعاتـه، أو الحيلولـة دون تسـرب الطـلاب منهـا، وكذلك لم تفلـح التهديـدات الـتي أطلقهـا بقتـل أو مصـادرة أمـوال مـن تركـوا هـذه الجامعـات أو رفضـوا الالتحـاق بهـا أصـلا.

ويديـر العمليـة التعليميـة برمتهـا، مـن دور الحضانـة إلى الجامعـة، «ديـوان التعليـم» الـذي يرأسـه رجـل ألمانـي الجنسـية

من أصول مصرية يسمى حركيا «ذو القرنين»، والذي يبدو أن داعش استقدمه لشغل هذا المنصب، وهيأ له مقرا بالموصل، وأعطاه صلاحيات واسعة في وضع المناهج وتنظيم العمل بالمدارس والجامعات.

ويتصف نظام التعليم تحت حكم داعش بالأداتية، إذ إنه لا يؤمن بأي علوم، خارج العلوم الدينية، وإلا ما ألغي وتخفف من كثير من الدراسات الإنسانية، ويوظف التعليم بالأساس في تلبية الحاجة إلى موظفين يديرون الجهاز الإداري، بعد أدلجتهم وتجهيزهم على النحو الذي يحقق أهدف التنظيم، من أطباء ومهندسين ومحاسبين ومدرسين وإدرايين ... الخ.

وكما ذكرت سابقا فإن النساء ليس من حفهن دراسة كل العلوم اللاتي يرغبن فيها، إنما تلك التي تجهزن للمهام الحياتية والوظيفية، بدءا من تربية الصغار وإدارة البيوت إلى التدريس للتلميذات والطالبات، والفحص الطبي للنساء.

وفي ركاب كل مراحل التعليم هناك حالة من العسكرة الدائمة، عبر التدريب والتلقين والتجنيد، الذي يشمل كل الأعمار تقريبا، وبالتالي تحولت المدراس من مكان لتلقي العلم إلى أماكن لتجهيز خدم لما تسمى «الدولة الإسلامية»، التي يعتقد قادتها أنها ولدت لتبقى وتتوسع، وتتعقد فيها الوظائف وأساليب الإدارة، ومن ثم لا بد من توافر الكوادر القادرة دوما على الإيفاء بهذا التصور.